الفصل الثامن

العولمـــــة

(مفهومها - أهدافها - خصائصها)

مقدمة

- نشأة العولمة
- مفهوم العولمة
- أهداف العولمة
- خصائص العولمة
- أشكال العولمة

أولاً : العولمة الاقتصادية

ثانياً : العولمة السياسية

ثالثاً : العولمة الثقافية

- إيجابيات وسلبيات العولمة

أولاً : إيجابيات العولمة

ثانياً : سلبيات العولمة

- مخاطر العولمة

مقدمة :

تعد العولمة Globalization من أهم التغيرات العالمية المعاصرة بكل ما تحمله من تجليات وحقائق وأوهام ومخاطر ويبو أن المدى الكبير فى التغيرات الثقافية والاقتصادية الناجمة عن العولمة قد جعل بعض المفكرين يتوقعون حدوث تغيرات عميقة فى نظم التعليم الجامعى فى ضوء العولمة. وتؤكد بعض المقترحات على زيادة الوعى بالثقافات الأخرى وينادى البعض الآخر بضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، والخصوصية الحضارية فى ظل هذا العالم المفتوح وظاهرة العولمة ليست ظاهرة جديدة. حيث إن الحضارة الإنسانية طوال التاريخ تتوسع وهى ظاهرة في نفس الوقت في حالة انتقال دائم من موقع إلى آخر وهذا يجعل الكوكب الذى نعيش عليه ينكمش، وربما يكون ذلك شيئاً طبيعياً.

ولكن الآن توجد كلمتان فى تنافس للتعبير عن هذا المعنى، (كلمة الكوكبة وكلمة العولمة) وتتمثل سمات العولمة فى الفترة الأخيرة إلى ثلاث ظواهر جديدة جعلت منها مفهوماجديداً وهذه الظواهر هى:

١ التطورات الاقتصادية.

٢ التطورات التكنولوجية عموما، والتطورات التكنولوجية فى مجال الإعلام خصوصاً.

٣- معضلة الديمقراطية فى العالم الثالث.

نشأة العولمة :

إن علماء التاريخ يقولون إن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل إن بدايتها الأولي ترجع إلى نهاية القرن السادس عشر مع بدء عملية الاستعمار الغربى لآسيا وأوربا والأمريكتين، ثم اقترنت بتطور النظام التجاري الحديث فى أوربا الأمر الذى أدى إلى ولادة نظام عالمى متشابك ومعقد عرف بالعالمية ثم بالعولمة بعد ذلك.

فالعولمة ما هى إلا لفظ جديد لظاهرة قديمة نشأت فى دنيا أصبحت فى حجم قرية إلكترونية صغيرة ترابطت بالأقمار الصناعية، والاتصالات الفضائية، وقنوات التليفزيون الدولى.

ويرى بعض الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة وهى على التوالى:

١- المنافسة بين القوى العظمى.

٢- الابتكار التكنولوجى.

٣- انتشار عولمة الإنتاج والتبادل.

٤- التحديث.

وصياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظراً لتعدد تعريفاتها، والتى تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الأيديولوجية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً وهناك من يرى أن العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتقدمة، وأن صياغة تعريف شامل للعولمة فلابد أن نضع فى الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها هى:

١- العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس.

٢- العملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.

٣- العملية الثالثة هى زيادة معدلات التشابه بين الجامعات والمجتمعات والمؤسسات وكل هذه العمليات قد تؤدى إلي نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر.

وعلى الرغم من ذلك يوجد هناك ما يسمى بالعولمة الاقتصادية والعولمة السياسية وهناك ما يسمى بالعولمة الثقافية.

مفهوم العولمة Globalization:

نبت مفهوم أو مصطلح العولمة فى العقد الأخير من هذا القرن وسيظل من القوميات واعتبار العالم بمثابة قرية صغيرة متوحدة ومتجانسة نتيجة لسرعة الاتصالات، والإعلام الإلكترونى وصراع تملك الفضاء وفى ذلك وهم كبير وخداع خطير لابد من التيقظ له وبقربة مضامينه ومراميه حيث يصبح العالم وكأنه غابة ليلتهم فيها الكبير الصغير ويفترسه ويستعمره ويستنزف خيراته المالية، والفكرية.

ومصطلح العولمة ازداد استعماله شيوعاً في السنوات الأخيرة ولكن مفهومها مازال

يكتنفه الغموض فى ذهن البعض بينما ينظر إليه آخرون على أنه مجرد واجهة أخرى للهيمنة الأمريكية.

والعولمة ببساطة شديدة تشير إلى فكرة الاعتمادية المتبادلة بين الدول بطريقة يبدو مستحيلا معها الفصل بينهم فلم يعد من الممكن لكل دولة تطبيق السياسات الداخلية الخاصة بها والتى كانت موجودة فى مجال العلاقات الدولية. والتعريف الآخر للعولمة هو اتجاه تصالحى يهدف لتوحيد الشعوب على مستوى العالم من خلال نظام واحد كمثلث بثلاثة أضلاع من الاقتصاد، والمعرفة، والتطور العلمى والتكنولوجى.

وتمثل العولمة نتاجاً داخلياً للرأسمالية العالمية وواحدا من مراحلها ديناميكية جديدة لفرص التكامل الدولى من خلال إحداث تغيرات فى أنماط الإنتاج وطريقة نوعيته، والتحول التدريجى من هيمنة القيم المادية إلى القيم المعرفية. والعولمة هى نتاج الثورة المعرفية والتقنية المستمرة، وتمثل الشركات متعددة الجنسيات بفروعها وتوابعها رأس الرمح والمحرك الأساسى لها حيث تستهدف الهيمنة الكونية وتحقيق أقصى الأرباح.

ويعبر مصطلح العولمة الذي تداول المفكرون والباحثون استخدامه منذ عقد من السنين (منذ نهاية الثمانينات) عن تحول عالمى فى رؤية كثير من المرتكزات فى مجال القيم الأخلاقية والاقتصادية والسياسية التى كانت سائدة على المستويات الوطنية، والاقليمية، والدولية بين البشر.

وأن مفهوم العولمة ليس نتاج اليوم في الدراسات العليا، والتعليم الجامعى أو البحث العلمى، وبرامج التعليم فى الكليات، والجامعات أو هو متمثل فى السياسات التعليمية أو فى اهتمامات الحكومة وإنما هو التحدى الذى يقدم مجموعات التحدى للمتعلمين فى حيرة تامة.

فظاهرة العولمة تعبر عن واقع عالمى جديد يتخلق فى الوقت الراهن بفضل عوامل وقوى وتحولات عديدة ومن هذا المنطلق إن القضية ليست قضية قبول العولمة أو رفضها على الصعيد اللفظى.

وهناك من يرى أن العولمة تعتبر ثورة علمية تكنولوجية واجتماعية تغطى العالم

بشبكة من المواصلات، والاتصالات أنتجت أنماطاً من المفاهيم والقيم السلوكية ما يجعلها ذات تأثير فعال في مختلف جوانب الحياة الخاصة والعامة وهى أمر لا يمكن رده أو الاختيار فيه وهو ما أطلق عليه البعض (حتمية العولمة).

وتعنى العولمة في مفهومها المثالى بناء عالم واحد أساسه توحيد المعايير الكونية، وتحرير العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية وتعريب الثقافات ونشر المعلومات وعالمية الإنتاج المتبادل ونشر التقدم التكنولوجى وعالمية الإعلام.

وهذا المفهوم لا يمكن أن يتم إلا بين القوى المتكافئة سياسيا واقتصاديا وثقافيا بحيث لا يستطيع فرض فرص التغير على الفرص الأخرى وبذلك يسير التغير فى اتجاهين بدلا من اتجاه واحد، وهذا لا يحدث بين الأقوياء. أما العولمة كما هو مطبق فى عالم الواقع فهى عملية انتقالية تقسم العالم إلى عالمين:

١ عالم القوى الكبرى ذات المصالح المتبادلة والمؤسسات والشركات العملاقة.

٢ عالم الدول النامية أو الضعيفة وهذا العالم أن تقبل دور التابع للعالم الأول وحتى طاقته التكنولوجية القليلة التى تطورت بشق الأنفس يتم استنزافها والاستيلاء عليها بواسطة دول العالم الأول.

وتعرف العولمة بالمعنى الأكاديمى الدقيق بأنها نظام مشاركة كافة أرجاء العالم في وضع النظام الثقافى، والإعلامى، والسياسى، والاقتصادى للجميع. إلا أن هناك اعتراضا على هذا المفهوم فنتائج هذا الاتحاد تسبب فى أن الشريك الأقوى ذلك الذى يملك أكثر الآلات والقدرات تعقيدية.

يقصد بالعولمة عملية تكثف العلاقات الاجتماعية عبر العالم وترابط الأحداث المحلية المتباعدة بطريقة وثيقة الصلة، كما لو كانت تقع في مجتمع واحد.

كما يقصد بها عملية ضغط العالم وتصغيره وتركيز الوعى به فى مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

ويقصد بها أيضاً ظاهرة تاريخية تعبر عن حقيقة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وسيادة نظام عالمى جديد غير متكافئ.

ومن خلال هذه التعريفات لمفهوم العولمة أن تنظر إلى العالم على أنه يجب أن يكون عالم واحد متكامل وكأنه قرية صغيرة وعلى جعله عالم واحد في مجال القيم والأخلاقيات والثقافات والنواحى الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية وبعضها ينظر إلى تقسيم العالم إلي عالم قوى (كبير) وعالم ضغيف (صغير) بحيث يستمد العالم الصغير كل قيمه، وأخلاقياته وثقافته ونظمه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من العالم الكبير إلا أن هذا التقسيم يفرض على العالم الكبير كل قيمه، وثقافاته، وأخلاقياته على العالم الصغير وينتج عن ذلك تحكم العالم الكبير فى العالم الصغير والسيطرة والهيمنة عليه ويجب مواجهة هذا التحدى عن طريق التعليم وخاصة التعليم العالى من حيث المناهج والمقررات الدراسية وفى المدارس أيضاً عن طريق المعلم باعتبار أن يكون له دور كبير في ذلك. ولذلك يجب الاهتمام بعملية إعداده أثناء دراسته بكلية التربية ونظم قبوله ومناهج دراسته بحيث أن تكون برامج إعداد المعلم تنمى لديه فهم الثقافات العامة والقدرة على التشكيل الاجتماعى وتزويده بالمهارات التى تمكنه بالإلمام بالمستحدثات الجديدة وأن تتناول برامج إعداد المعلم أهم القضايا، والمشكلات والتحديات المستقبلية وأن تؤهله للتعامل مع هذه المشكلات، والقضايا والتحديات ومواجهتها.

أهداف العولمة:

هناك مجموعة من الأهداف الحيوية للعولمة يمكن توصيفها على النحو التالى:

١- الوصول إلى سوق عالمى مفتوح دون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية أو قيود مادية أو معازل عرقية أو جنسية أو معنوية أو عاطفية بل إقامة سوق متسع ممتد يشمل العالم كله ويشمل كل قطاعاته ومؤسساته وأفراده أى الوصول بالعالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة وفي نطاق هذا الهدف يتم احتكار مباشر وغير مباشر بين كافة الأجناس البشرية بموروثهم الحضارى وثقافتهم المتعددة واختلافهم الفكرى وصهر هذا الاختلاف فى بوتقة التوحيد والائتلاف.

٢- الوصول بالعالم إلى جعله وحدة واحدة مندمجة ومتكتلة سواء من حيث المصالح

والمنافع المشتركة والجماعية أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر الواحد الذى يهدد البشرية جميعاً أو من حيث أهمية تحقيق الأمن الجماعى بأبعاده الكلية وعناصره الجزئية الفاعلة فيه وأهمية التصدى لأى خطر يهدد الاستقرار والأمن العالمى العام والتعامل معه بجهد وعمل مشترك وتعاون كامل من الجميع ويتضمن ذلك القضاء على بؤرة النزاع، ومصادر التوتر وعوامل القلق ويتم ذلك من خلال زيادة مساحة الفكر المشترك، وإنهاء حالات الصراع وزيادة الاعتمادية المتبادلة بين الشعوب وتنمية حاجة كل منهما إلى الآخر، وخلق الثقة، وجنى المكاسب المشتركة.

٣- الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمى سواء من خلال تقليل الفوارق فى مستويات المعيشة أو فى الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة فى حقوق الإنسان وخاصة أن هذا التجانس لا يكون بالتماثل ولكنه قائم على التعدد والتنوع وعلى التشكيل الدافع والحافز على الارتقاء والتطور الذى يرتفع بجودة الحياة ومن ثم تختفى الأحقاد والمطامع وتزداد المودة والألفة ومن ثم يتحول الانتماء والولاء إلى رابطة إنسانية عامة شاملة تشكل كل البشر وتتحول قيمة الحياة معها إلى قيمة الحرية وقيم العدل وقيم المساواة.

٤ -تنمية الاتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم يتم استخدامها وتبادلها سواء بالتخاطب بين البشر، أو بين الحاسبات الإلكترونية، أو ما بين مراكز تبادل البيانات وتخليق وصناعة المعلومات.

٥- الوصول إلى وحدة الإنسانية جمعاء ويستخدم لتحقيق هذا الهدف قدر متعاظم من الحراك الحضارى لتأكيد الهوية العالمية ولتحقيق تحسينات مضافة فى الوجدان والضمير الإنسانى، وتنمية الإحساس بوحدة البشر ووحدة الحقوق لكل منهم سواء ما كان مرتبطاً بحق الحياة وحق الوجود وحق الاستمرار.

٦- تعميق الإحساس والشعور العام والمضمون الجوهرى بالإنسانية البشرية وإزالة كل أشكال التعصب والتمايز العنصرى والنوعى وصولاً إلى عالم إنسانى بعيداً

عن التعصبات والتناقضات الانفراطية.

٧- انبعاث وبعث رؤية جديدة بمثابة حركة تنوير كبرى واستبصار وتبصير فاعلة يسرى ويداعب طموحات البشر باختلاف أجناسهم وشعوبهم ودولهم ويخاطب أحلامهم ومن ثم تصبح الرؤية فاعلة فى المنظور البشرى سواء من حيث الضمير أو من حيث الطموحات.

خصائص العولمة :

وتتصف العولمة بمجموعة من الخصائص أبرزها ما يلى :

١- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات العالم حيث تم اختراق أكثر من (٣٠) ألف شركة متعددة الجنسيات إلى (٥٠٠) شركة كبرى فى العالم إيرادها يعادل حوالى (٤١٪) من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، كما أن (٤٢٤) شركة من هذه الشركات تمتلكها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، أمريكا واليابان وكندا وفرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا.

٢- بروز أحادية القطب التى تعد من أهم سمات العولمة والتى تتمثل فى الهيمنة الأمريكية على العالم والسيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية وامتلاك وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتقدمة.

٣- تراجع دور الدولة وعجزها عن مواجهة الشركات متعددة الجنسيات التى حلت محل الدولة في بعض الدول المتقدمة.

٤- تكوين نخبة من رجال الأعمال لا تنتمى إلي بلد معين، هدفها الأساسى السعى لنقل نشاطها فى أى مكان وفق مقتضيات العائد المادى على نطاق علمى.

٥- تحقيق الوحدة والألفة بين البشر دون اعتبار للعرق أو الثقافة أو الطبقة الاجتماعية والخلفية.

٦- تؤدى العولمة إلى انقسام العالم إلي مناطق حضارية مغلقة وأخذ هذا الانقسام الشكل الثقافى والحضارى وأصبح أكثر وضوحاً من أى وقت مضى.

أشكال العولمة :

أولا - العولمة الاقتصادية :

تمثل ظاهرة العولمة الاقتصادية أحد أبرز التطورات الاقتصادية التى يشهدها الاقتصاد العالمى فى أزمنة نهاية القرن العشرين والعولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل تطوير المنظمة الرأسمالية تتميز بالانتقال التدريجى من الاقتصاد الدولى الذى تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات إنتاجية كونية وهيمنة معلومة على موارد الكوكب وإدارة اقتصادية شديدة المركزية للعلاقات الاقتصادية العالمية ولمجريات ومغريات الاقتصاد العالمى وشيوع منطق القرار الاقتصادى المعولة ومقومات السيادة الاقتصادية العالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية والسيطرة العولمة على حركة التصنيع والتكنولوجيا وتستند العولمة إلي مرجعيات غاية فى الأهمية النسبة لاقتصاديات الجنوب ومنها الاقتصاديات العربية ويشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادى إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التى تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادى واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على البعض الآخر فى كل من الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارها ولا قيمة لسلع دون أسواق تستهلكها .

شاع استخدام هذا المصطلح بداية فى مجال المال والتجارة والاقتصاد . ولكنه سرعان ما تعدي هذا الإطار المحدود بالاقتصاد وليصبح الحديث عنه على أنه نظام عالمى يتضمن فى شموليته مجالات المال ، والتبادل ، والاتصالات وتقيدها وصولاً إلى مساحات السياسة ، والفكر ، وهو ما يعنى فى أبسط تعريفاته الانتقال بالشئ من المحدود إلى اللامحدود أو جعله عالمياً ، أو حدوده الكرة الأرضية ، وتعد العولمة إحدى معززات ونتائج التقنية الحديثة فى وسائل الاتصال والإعلام والإعلان . وهذا المفهوم الجديد مع بدء عمل منظمة التجارة الدولية وأثرها فى التحول من الاقتصاد الوطنى المنطلق إلى الاقتصاد العالمى وسوقه الموحدة ستجعل من الصعب على أية دولة أن تحقق معدلات التنمية المنشودة خارج نطاق هذا السوق ، بل إن التوجه نحو هذا السوق وإيجاد الميزة التنافسية للصناعات الوطنية

يصبح المحرك الأساسى للصادرات ومن ثم التطور الصناعى، وبذلك يصبح التجديد، والتطوير، والمحافظة على الجودة من العناصر المهمة لتحقيق الميزات التنافسية الأمر الذى يوحى إلى أن نهضة التربية والتعليم ستصبح أساس التطور الاقتصادى الجديد، وبالاهتمام المتزايد خلال هذا العقد من قبل الدول المتقدمة بإصلاح نظم التربية، والتعليم لتتواكب مع المستجدات العالمية إلا دليلاً واضحاً على هذا التوجه.

ويشير مفهوم العولمة من المنظور الاقتصادى إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التى تزداد تعقيداً لتحقيق سيادة نظام اقتصادى واحد فيه يتبادل العالم الاعتماد بعضه على بعضه الآخر فى كل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات ولا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها.

ويضيف الاقتصاديون أنه منذ بدء تطور، وتضخم الشركات المتعددة الجنسيات فقط تطورت العولمة اقتصادياً، ومعلوماتياً، وأدى تعمق هذا التطور إلى الإسراع بتضخم هذه الشركات بدءاً من زيادة قدرتها على الاستفادة من فروق الأسعار أو نسبة الضرائب أو مستوى الأجور وانتهاء بتركيز الإنتاج فى المكان الأرخص ونقله إلى الاستهلاك فى المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية. والعولمة هى صناعة الأسواق التى تتضمن عالمية التصدير والاستيراد.

وبذلك فالعولمة في مفهومها الاقتصادى إبعاد وإقصاء المستضعفين نهائياً عن أى مشاركة فى ميادين التنافس وإفساح المجال للشركات عابرة القارات لكى تفرض قوانيها وأسعارها وشروطها على أصحاب الكيانات الاقتصادية الهشة من الفقراء، والمطحونين دون أى اعتبار لإنسان والنتيجة معروفة سلفاً، وهى أن يبقى الضعفاء فريسة لجشع الكبار واقفين فى انتظار الموت والانتحار.

فالعولمة الاقتصادية هى عملية سيادة نظام اقتصادى واحد ينطوى تحته مختلف بلدان العالم فى منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية تقوم على أساس تبادل الخامات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسيات

فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم.

وأن العولمة فى جانبها الاقتصادى اتخذت شكل تيار متصاعد هادر من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض وقد تنامى هذا التيار مع تزامن حركة نهوضية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج فى اقتصاديات السوق المتقدمة وتصدع نظم الإنتاج فى اقتصاديات دول التخطيط المركزى وتحولها إلى اقتصاد السوق وما أحدثه ذلك من تفكيك هائل وانكشاف خارجى ضخم فى هذه الدول.

يقوم البعد الاقتصادى للعولمة على مبدأ حرية التجارة الدولية الذى يعنى انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز وقد عبرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عن هذا المبدأ خير تعبير حيث تنص أهدافها على إقامة نظام تجارة دولية حرة يؤدى إلى رفع مستويات المعيشة فى الدول المتعاقدة، الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها وتنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية والخدمات وتشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية وتشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز التى تعترض طريقها وبذلك تترتب على العولمة الاقتصادية زيادة الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين دول العالم ولذلك فإن الدول النامية وخاصة الدول الأقل نمواً تواجه أوضاعاً بالغة الصعوبة ومن بينها انخفاض رصيد رأس المال البشرى وعدم توافر البنية الأساسية وعدم الاستقرار السياسى بالإضافة ارتفاع مستويات الدين الخارجى الأمر الذى يترتب عليه عدم قدرة استفادة هذه الدول من العولمة ومن هذه العوامل أيضا ضعف جانب العرض واعتماد هذه الدول على سلعة أو سلعتين فى التصدير بالإضافة إلى التقلبات التى تلحق بأسعار صادرات هذه الدول.

ثانياً - العولمة السياسية :

إن الجانب السياسى للعولمة وهو جانب الحرية والديمقراطية وهو جانب دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ثمناً غالياً من دماء أبنائها ولاتزال تدفع كل يوم ضريبة دم جديدة من أجل إحقاقها .

إن الديمقراطية الحرة لم تعد مجرد شعارات زائفة يمكن إرجاء تطبيقها أو يمكن تزويد الشعوب فيها بل أصبحت حتمية فرضية من حتميات الحياة الحرة الكريمة ومعها أخذت قلاع الظلم والطغيان والجبروت والتسلط تنهار وتدك حصونها وحداً بعد الآخر . لقد أثارت العولمة الكثير من الأسئلة وأثارت كل كوامن الفكر بشأن ولادة مرحلة كونية جديدة .

وهناك من يرى أن العولمة فى المنظور السياسى تعنى أن الدول لا تكون هى الفاعل الوحيد على المسرح السياسى العالمى ، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية ، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التى تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتعاون والاندماج الدولى بحيث تكف الدول عن مراعاة مبدأ السيادة الذى يأخذ فى التقلص والتآكل تحت تأثير حاجة الدول إلى التعاون فيما بينها فى المجالات الاقتصادية ، والبيئة التكنولوجية وغير ذلك ، مما يعنى أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية فالعملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية ، مما ينتج منه أن حريتها فى التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومقيدة .

ويقوم الجانب السياسى للعولمة على الحرية فى صورها المتعددة : حرية العقيدة والفكر والتعبير وحرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكل الأحراب والانتخاب وحرية الاختيار . ومن المظاهر السياسية للعولمة سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية والاتجاه إلى الديمقراطية والنزوع إلى التعددية السياسية وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان ، ويشهد العالم المعاصر تطورها تطوراً ديمقراطياً يتجلى فى تطبيقات متعددة فى دول كثيرة بما فيها بعض الدول النامية ، ومما يلفت النظر الزيادة الملموسة فى درجة المشاركة السياسية للشعوب فى تعزيز مصيرها وفى ظل النظام العالمى الجديد هوى النظام الحزبى

الواحد فى بعض الدول التى أخذت بتعدد الأحزاب وأتاحت له حرية العمل الوطنى عن طريق تعميق الديمقراطية حيث أسقطت الحواجز التى تحول دون تكوين الأحزاب السياسية ولم تعترض مسيرتها طالما أنها تعمل لصالح الوطن والمواطنين كما وفرت حرية الترشح للمجالس النيابية وحرية الانتخاب.

ومن مظاهر العولمة السياسية احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، ويعتبر مبدأ التدخل لأغراض إنسانية أو التدخل الدولى الإنسانى مثلا حياً لذلك الاهتمام.

كما يدخل ضمن مظاهر العولمة السياسية النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية غير الحكومية والتى تركز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمى مثل حقوق الإنسان وتحقيق السلام. وتعد منظمات حقوق الإنسان وفى طليعتها منظمة العفو الدولية مثالا ناصعاً للعمل الدائب والنشاط المستمر والجهد المعنى الذى يتوخى احترام حقوق الإنسان. وترفع العولمة السياسية شعارات الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وتواجه دول العالم الثالث تحديات كبيرة تجاه هذه الشعارات الثلاثة وقد شهدت بعض الدول على مدى العقود الثلاثة الأخيرة عملية الانتقال إلى التعددية السياسية بيد أنها لم تؤد إلى تغيير أساسى فى طبيعة السلعة وأساليب ممارسة الحكم بسبب القيود والضوابط السياسية والقانونية والإدارية التى فرضتها النخبة الحاكمة على تلك العملية مما فرغها من مضامينها الحقيقية.

وعلى الرغم من وجود تعددية ضريبية فى كثير من الدول النامية فإن النظام الحزبى فى داخلها يفتقر إلى الفاعلية لكثرة القيود التى تعترضها النظم الحاكمة على أحزاب المعارضة وضعف التعاون والتنسيق فيما بينها فضلاً عن اختصار الكثير من الأحزاب السياسية إلى القواعد الجماهيرية والأيدلوجية الواضحة والديمقراطية الداخلية كما أن النظم الحاكمة تكبل تنظيمات المجتمع المدنى بكثير من القيود الأمر الذى يحد من حريتها واستقلاليتها. وتتغير عملية التحول الديمقراطى فى دول العالم الثالث لعدة أسباب أهمها: استمرار هيمنة السلطة القضائية، وتعدد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان.

وهناك اتجاه آخر ينادى به الاستراتيجيون من علماء السياسة يرى ضرورة فك الاشتباك بين العولمة والهيمنة. إذ يرى هؤلاء أن العولمة عملية تطور تاريخى موضوعى لا نملك إلا الاستجابة إليها. بينما الهيمنة وهى إيدولوجيا العولمة هى ما يجب أن نحاربها على اعتبار أن الهيمنة انتعاش لموازين القوى السياسية، والاقتصادية فى العالم لصالح قطب واحد يريد أن يفرض سياسات يسير الكل فى ركابها.

ثالثاً - العولمة الثقافية:

ارتبط المفهوم الثقافى للعولمة بفكرة التنميط **Uniformalisation** أو التوحيد **Unification** الثقافى العالمى على حد التعبير التى استخدمته لجنة اليونسكو العالمية للإعداد لمؤتمر السياسات الثقافية من أجل التنمية التى عقدت فى اجتماعاتها فى مدينة استكهولم عام ١٩٩٨ فقد رأت اللجنة أن التنميط الثقافى يتم استغلال ثورة وشبكة الاتصالات العالمية وهيكلها الاقتصادى الإنتاجى والمتمثل فى شبكات نقل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال.

كما أن التوحيد أو التنميط الثقافى هو مرآة التطور الاقتصادى للعولمة فمن البديهى أن يتكامل البناء الثقافى للإنسانية مع البناء الاقتصادى المعلوماتى ومن هنا اتخذ المفهوم الثقافى للعولمة بعداً اقتصادياً إعلامياً ومن ثم فإن عولمة الثقافة تصبح شكلاً آخر من أشكال فرض السيطرة والاحتواء والتبعية بل ربما تكون من أخطرها جميعاً إلى حد ذهب معه البعض إلى القول بأن تنميط الثقافة هو الحرب العالمية الثالثة غير المعلنة بين الشعوب الأكثر نمواً أو تلك الأقل نمواً بشكل خاص.

ولما كانت عولمة الثقافة من المفاهيم التى أصبحت شائعة الانتشار على نطاق واسع بما تحمله من مخاوف وآمال والتى يعبر عنها باستمرار من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتصريحات الكتاب والمسئولين كظاهرة حتمية يجب الاستعداد لها فقد اهتم رجال التربية بثقافة العولمة والأخذ بمفاهيم الحداثة **Modernity** والمواطنة **Citizenship** من منظور العولمة.

وتلعب الثقافة دوراً مهماً فى حياة الإنسان، وأنها هى التى تميز بين فرد وآخر وبين

مجتمع وآخر بل إن الثقافة هى التى تميز الجنس البشرى عن غيره من الأجناس؛ لأن الثقافة هى التى تؤكد الصفة الإنسانية فى الجنس البشرى.

ومن أقدم التعريفات للثقافة هو تعريف إدوارد تايلور الذى عرّف الثقافة على انها كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون و الأخلاق والقانون والعرف وغير ذلك من الإمكانات أو العادات التى يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً فى المجتمع، ويبرز هذا التعريف العناصر اللامادية لحياة الناس فى جماعة كالأخلاق والقانون والعرف الذى ينشأ نتيجة للتفاعل الاجتماعى وتأخذ طابعاً إلزامياً إلى جانب العنصر المادى للثقافة علاوة على العلاقات بين الناس وبين العناصر المكونة للثقافة.

وهناك من عرّف الثقافة على أنها تعنى كل ما صنعه الإنسان فى بيئته خلال تاريخه الطويل فى مجتمع معين، وتشمل اللغة والعادات والقيم وآداب السلوك والأدوات والمعرفة والمستويات الاجتماعية والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية.

ونظرا لتنوع وتعدد تعريفات الثقافة بشكل يصعب حصره، ركز مؤلفو كتاب نظرية الثقافة على اتجاهين واضحين فى تلك التعريفات وإن كان بينهما تنافس، ينظر أحدهما للثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والايدولوجيات، وغيرها من المنتجات العقلية.

أما الاتجاه الآخر فيربط الثقافة بنمط الحياة الكلى لمجتمع ما والعلاقات التى تربط بين أفراده وتوجهات هؤلاء الأفراد في حياتهم واستمدوا منها ثلاثة مفاهيم تمثل الثقافة في نظرهم وهى:-

١- التجهيزات الثقافية. ٢- العلاقات الاجتماعية. ٣-- أنماط وأساليب الحياة.

ويتضح أنها ظوهر، أو عناصر مرتبطة ببعضها البعض فى الكل المركب للثقافة فالتجهيزات الثقافية تشمل القيم والمعتقدات المشتركة بين الناس والعلاقات الاجتماعية تشمل العلاقات الشخصية التى تربط الناس بعضهم إلى البعض الآخر.

وإزاء تحدى العولمة الثقافية لابد للتربية خلال مؤسساتها المختلفة من القيام بمسئولياتها

من خلال قيامها ببعض الواجبات الأساسية ومنها :

١- تدعيم الهوية الثقافية والوطنية دون إغلاق الأبواب أمام الثقافات الأخرى.

٢- السعى لاستخدام اللغة العربية السليمة والبسيطة فى وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى وخاصة مع البرامج التى تتعامل مع الطفل والابتعاد ما أمكن عن اللهجات المحلية.

٣- إيجاد توازن بين رسائل المؤسسات التى تعنى بالجوانب الثقافية والتعليمية ورسائلها التى تعنى بالترفيه والتسلية على ألا يتعارض المضمون الترفيهى مع القيم التى تستهدفها التنمية.

٤- دعم القيم الدينية والروحية إنطلاقاً من دور الدين فى تاريخ العرب وتراثهم وحياتهم المعاصرة والتأكيد على نسق قيمى يستند إلى القيم العربية والإسلامية.

٥- إنشاء هيئة تربوية إعلامية تضم الكفاءات والمخلصين من التربويين والإعلاميين تسهم فى التخطيط لوضع برامج تربوية وتثقيفية بعيدة المدى تستهدف مواجهة أخطار العولمة الثقافية.

٦- تحليل ونقد الرسائل الإعلامية التى تبثها وسائل الإعلام وما تحمله من قيم قد لا تتفق والقيم الدينية والروحية العربية والإسلامية أو تتعارض مع سياسات التنمية والجهود الساعية لحماية الخصوصية الثقافية.

٧- الحفاظ على التراث الثقافى وإثرائه بالربط بين الموروث الثقافى والإبداعات المعاصرة.

إيجابيات وسلبيات العولمة :

وعلى الرغم من تعريفات العولمة وتعددها ومدى تفرعها فى جميع الجوانب الاقتصادية، والسياسية، وما لها من أهداف فقد ظهر لها إيجابية وسلبيات أهمية.

أولاً - إيجابيات العولمة :

هناك العديد من الإيجابيات للعولمة نذكر منها ما يلى :

١- إيجابيات اجتماعية نذكر منها :

أ ان العولمة هى حتمية التعامل اليقظ مع الواقع العالمى بكل مفرداته.

ب ان العولمة تقتضى السعى إلى التميز والاتقان والارتفاع بمستوى الطموح للفرد والجماعات.

ج ان العولمة تهدف إلى مناشدة الكمال وقبول التغير.

د- ان العولمة تنمى الصدق والجرأة فى الحق والوضوح فى التعامل مع النفس والآخرين.

هـ ان العولمة تسعى إلى تبنى وترويج الفكر المستقبلى لأبناء الوطن بصياغة عقولهم بعيدا عن الفكر التقليدى والتمسك بالماضى.

٢ إيجابيات اقتصادية نذكر منها:

أ ان العولمة هى البديل المقبول للدول النامية فى خلاصها من مأزق التخصص فى اتجاه منتجات أولية متدنية القيمة المضافة وذلك عن طريق:

تطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعددة الجنسيات مع ضرورة الاهتمام بالمهارات التفاوضية وتقنين الأطر الحاكمة لتشغلها فى الدول المضيفة.

- التعرف على المميزات النسبية والتنافسية للسلع الأولية فى كل دولة مما يتيح لها فرص الاندماج أو التكامل.

ب- تنمية التعاون الإقليمى بين مصر وجيرانها عن طريق:

١ ضمان التدفق الحر للعمالة ورأس المال.

٢ - الاهتمام بتنظيم رحلات جماعية للدول العربية لتهيئة الأجيال القادمة للتقارب فى التعامل التجارى.

ويرى المفكرون أن للعولمة تأثيراتها الإيجابية والتى من أهمها:

١- أن هناك مشاكل إنسانية مشتركة لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التى يقوم عليها النظام الدولي القائم فى اليوم كانتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات الثورية والتلوث البيئى وغيرها من المشكلات وبالتالى فلابد من اشتراك جميع دول العالم فى استرتيجية موحدة للسيطرة والقضاء على تلك المشاكل.

٢- كما أنها تؤدى إلى الإسراع فى عملية التطور الديمقراطى فى العالم وإضعاف النظم المستبدة وأدى ارتباط العولمة بالثورة العلمية والمعلوماتية إلى فتح آفاق معرفية لا متناهية أمام البشرية.

٣- كما أبرزت العولمة مكاناً للمنافسة بين الكفاءات وساعدتهم على النجاح فى الحياة العملية نتيجة تميزهم بمهاراتهم التى لم تتح لغيرهم.

٤- أنها تقضى السعى بين التميز والإنفاق والارتفاع بمستوى الطموح للفرد وللجماعة.

٥- أنها تنمى الصدق والجرأة فى الحق والوضوح فى التعامل مع النفس والآخرين بعد أن أزاح العلم القناع عن طبيعتها لينكشف المختفى منها.

٦ - أن العولمة تسعى إلى تبنى وترويج الفكر المستقبلى لأبناء الوطن بصياغة عقولهم بعيداً عن الفكر التقليدى والتمسك بالماضى.

٧- أنها محك حقيقى لاختيار مادة صناعية من أفكار وجهاز قياسى لما نطبقه من ممارسات عملية فى شتى قطاعات الاقتصاد القومى.

٨- أنها الناتج الشرعى لتحرير التجارة العالمية ومحصلة القوى للعديد من المنظمات الدولية التى تقاسمها فكر الاعتماد المتبادل بين الدول.

٩- إن العولمة هى البديل المقبول للدول النامية فى حلالها من مأزق التخصصى فى تجارة منتجات أولية متدنية القيمة وذلك عن طريق:

أ- تطعيم المؤسسات القائمة بشركات متعددة الجنسيات مع ضرورة الاهتمام بالمهارات التفاوضية وتعتنى الأطر الحاكمة لتشغيلها فى الدول المعنية.

ب- التعرف على الميزات النسبية والتنافسية للسلع فى كل دولة مما يتيح لها نواحى الاندماج أو التكامل ومن ثم الاحتفاظ بصيغتها الكثيفة فى المعاملة وتحسن مستويات الدخول.

ثانياً - سلبيات العولمة:

يرفض الكثير من كتاب، ومفكرى العالم الثالث مفهوم العولمة باعتباره يعبر عن

ظاهرة تعمل على (أمركة العالم) وتهميش الشعوب وإذلالها وجعل العالم يعيش داخل قوالب جامدة فرضتها عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية. والتى تحاول أن تجعل من العالم نسخة منسوخة مما لديها من ثقافة، وسلوك أمريكى محض وبذلك تنمط العالم وتجعله مشوهاً وممسوخاً ومنسلخاً عن ذاته وعن واقعه وقد عمد هذا الاتجاه الفكرى إلى مقاومة ظاهرة العولمة وأثارت جدلاً واسعاً حول آثارها السلبية فيما يلى:

١- سحق الهوية والشخصية الوطنية، وإعادة صهرها وتشكيلها فى إطار هوية شخصية عالمية.

٢ سحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية، وإيجاد حالة اغتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطنى والموروثات الثقافية والحضارية التى أنتجتها حضارة الآباء والأجداد.

٣ سحق المصالح والمنافع الوطنية، خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو مع تياراتها المتدفقة فى كافة المجالات، ونزوع العولمة إلى الانفتاح الواسع.

٤- استباحة الخاص الوطنى وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك وبصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحرر أو التطور أو إعادة تشكيل ذاته بشكل جيد قابل للتكيف مع تيار العولمة.

٥- السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها ذى النفوذ القوى على الكيانات المحلية الضعيفة وتسحقها وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها.

٦- فرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العولمة وأن هذا الأجنبى أكثر تقدماً وقوة ونفوذاً ومن ثم إذلال كل ما هو محلى، والتنصل من إفرازاته وثماره بل ممارسة القهر عليه فى شكل موجات متتالية ومتصاعدة ومتلاحقة حتى يتوقف عن ممارسة أى مقاومة والاستسلام لتيار العولمة والرضوخ لمطالبه، والاستجابة لمتطلباته التى يقدمها.

تتمثل أهم الجوانب السلبية للعولمة فيما يلى:

١- سحق الهوية والخاصية الوطنية المحلية وإعادة صهرها وتشكيلها فى إطار هوية عالمية.

٢- سحق الثقافة والحضارة المحلية والوطنية وإيجاد حالة اقتراب ما بين الإنسان والفرد وتاريخه الوطنى الموروثات الثقافية والحضارية التى أنتجتها حضارة الآباء والأجداد.

٣- سحق المصالح والمنافع الوطنية خاصة عندما تتعارض مع مصالح العولمة أو مع تياراتها المتدفقة فى كافة المجالات ونزوع العولمة إلى الانتفاع الواسع ومحاربتها أية قيود تحول بينها وبين ما تسعى إلى الوصول إليه خاصة عندما تكون القوى المناوئة لا تملك الدفاع عن مصالحها أو عاجزة عن حماية مكاسبها أو تسيطر عليها قوى متساوية تستنزفها.

٤- استباحة الخاص الوطنى وتحويله إلى كيان رخو ضعيف غير متماسك وبصفة خاصة عندما يكون هذا الخاص لا يملك القدرة على التحور أو التطور وإعادة تشكيل ذاته بشكل جديد قابل للتكيف مع تيار العولمة.

٥- السيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقية تمارس سيطرتها وتأثيرها ذو النفوذ القوى على الكيانات المحلية الضعيفة وتسحقها وتحولها إلى مؤسسات تابعة لها.

٦- فرض الوصاية الأجنبية باعتبار أن العولمة مصدرها أجنبى وباعتبارها أن هذا الأجنبى أكثر تقدماً وقوة ونفوذاً ومن ثم إذلال كل ما هو محلى والتنصل من إفرازاته وثماره.

ومن الآثار السلبية للعولمة فى حياتنا المعاصرة تنحصر فى صعوبات عديدة أهمها:

١- الدول المتقدمة ستكون هى صانعة القرارات وموزع الأدوار على الدول النامية تحت رغبة الاقتصاديات المتقدمة التأثير اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً.

٢- المنافسة ستكون كونية لا تقف عند حد خفض الانماء وتحسين جودة السلعة بل تشكل الجودة البيئية وغيرها وستكون منافسة على أساس القدرة على الإبداع والابتكار أى دخول السوق بمنتجات جديدة لم نكن نسمع عنها منافسة تتسم بالديناميكية المستمرة.

٣ - إن العولمة فرضت تحديا مهما يتمثل فى أن كل اقتصاد عليه أن يضع فرصا، وبخاصة اعتماده على ذاته فى الأساس وتحت مسمع ومرمى من الجميع بل تحت وطأة منافسيهم.

مخاطر العولمة :

ومن أهم مخاطر العولمة ما يلى:

١ الخشية من ذوبان الدولة القوية القومية بحيث تفقد سيادتها المطلقة، خاصة الدول الضعيفة.

٢- انهيار التوازنات الدولية السابقة الاقتصادية والسياسية والثقافية.

٣- مضاعفة فى المجموعات الأقوى التى كانت تسيطر فى الأصل على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها.